مساران إلى اليقين: من الوعي والكون إلى إثبات الخالق ووجوب الوحي (إستدلالات عقلية لدعوة غير المؤمنين إلى الإيمان)، في شكل تأملات وملاحظات تفضي إلى استنتاجات.

بسم الله الرحمن الرحيم

ماكان صوابا فبتوفيق من الله، وما أخطأت فيه فمني ومن الشيطان، وتعالى الله وتنزه عن كل نقص او ظنون،

سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم.

مقدمة منهجية: من أين أبدأ؟

وُجد الإنسان فأدرك أنه موجود، في كون لا يمنحه إجابات قطعية جاهزة عن أسئلته الكبرى. فتساءل عن ماهية وجوده وسبب هذا الوجود، وله الحق الكامل في هذا التساؤل. غير أن إمكان طرح الأسئلة لا يعني تساوي قيمتها؛ فبعضها يتشتت في متآهات عقيمة، وبعضها يُبنى على منهج صارم فينتج معرفة تستحق أن تُبنى عليها حياة كاملة. وهذه المحاولة تسلك الطريق الثاني.

وأول ما يواجه المتسائل عن الوجود سؤال يسبق كل سؤال: من أين أبدأ؟ فالبدء العشوائي ينتج تفكيراً مشتتاً متناقضاً، بينما البدء المنهجي يستلزم شرطين: أن ننطلق من نقطة لا تقبل الشك، وألا نتقدم خطوة إلا إذا استلزمها التي قبلها استلزاماً عقلياً محضاً، دون قفز أو افتراض مجاني.

وهذا المنهج يفتح أمامنا مسارين مستقلين، ينطلق كل منهما من نقطة يقين مختلفة، ثم يلتقيان عند نتيجة واحدة يقوّي بها كل منهما الآخر:

المسار الأول

تأمل داخلي في الذات الواعية، ينتهي إلى أن الإنسان مسؤول، وأن مسؤوليته تستلزم البحث عمن يُسائله.

المسار الثاني

تأمل خارجي في الكون المحيط، ينتهي إلى أن هذا الكون لا بد له من خالق أوجده.

وقبل الشروع فيهما، يحسن أن نحدد الأسئلة التي يجب أن يجيب عنها أي بحث جاد في هذا الباب، حتى لا يضيع في فروع قبل استيفاء أصوله:

1. هل الخالق موجود؟ وما الذي يترتب على وجوده بالنسبة لي كمخلوق؟
2. هل المسؤولية الملقاة على الإنسان حقيقية ومكتملة الشرط؟
3. الحجة على المسؤول لا تقوم إلا باجتماع أمرين: توفر شروط الأهلية فيه، ووصول البلاغ إليه. فما هذا البلاغ؟ وما ماهيته؟ وكيف نتحقق منه؟
4. هل هناك اعتبارات أخرى ينبغي مراعاتها احترازاً، حتى مع بقاء بعض الشك؟

هذه الأسئلة الأربعة خيط ناظم لكل ما يلي، وسنعود إلى كل واحد منها في موضعه.

ملاحظة منهجية: نحن الآن في طور بناء الفرضية واختبار تماسكها العقلي، لا في طور تقرير عقيدة جاهزة سلفاً؛ والاستنتاج هنا يُراد له أن يفرض على القارئ بقوة المنطق وحده، لا بقوة العاطفة أو التلقين.

الباب الأول: المسار الأول — من وعي الإنسان إلى وجوب البحث عن الخالق

١. يقين الوعي: النقطة التي لا تقبل الشك

كل شيء قابل للشك إلا شيئاً واحداً: وجود من يشك. فحين أشك في كل شيء، يبقى فعل الشك نفسه قائماً، وفعل الشك فعل واعٍ بالضرورة؛ إذ لا يشك عدم، ولا يفكر عدم. فمحاولة نفي الوعي تستلزم استعمال الوعي نفسه، وهذا تناقض يهدم النفي من أساسه.

إذن: الوعي ثابت الوجود بالضرورة، وهو نقطتنا الأولى التي لا تقبل التراجع.

٢. من الوعي إلى الحرية والعقل

الوعي، إذا تأملناه عن قرب، لا يقتصر على مجرد المشاهدة السلبية لما يجري؛ إنه يتعدى ذلك إلى القدرة على قلب الاحتمالات في الخيال، ووزن بعضها ببعض، واختيار واحد منها دون إكراه خارجي مباشر. وهذه القدرة على التقليب والاختيار هي بعينها ما نسميه الحرية.

كما أن الوعي، في أثناء تقليبه للاحتتمالات، لا يقف عند عرضها متساوية، بل يميّز بينها: هذا أقرب للحق وهذا أبعد عنه، هذا خير وهذا شر. وهذا التمييز هو ما نسميه العقل.

فالحرية والعقل، إذن، ليسا مضافين إلى الوعي من الخارج، بل هما وجهان لفاعليته الداخلية: الحرية وعيٌ وهو يختار، والعقل وعيٌ وهو يزن. ويميز.

غير أن هذه الحرية ليست مطلقة؛ فأنت لا تختار من عدم، وإنما تختار من بين خيارات لم تصنعها أنت، وإنما وجدت أمامك. فحريتك حقيقية، لكنها محدودة بإطار المُتاح، وهذا القيد نفسه هو ما يميزك عن الجماد الساكن الذي لا يختار، وعن الآلة المبرمجة التي "تختار" وفق برنامج مغلوق لا تعيه. أنت تعي اختيارك، وهذا هو الفارق الجوهرى.

والعقل، من جهته، أداة ترجيح لا مصدر حقائق؛ فهو يزن، لكنه لا يبتدع الموزون. وأفضل العقول قد تخطئ في التطبيق، لكن المنطق ذاته — كقانون عدم التناقض مثلاً — لا يخطئ أبداً، والاعتراف بهذا الحد الفاصل بين أداة الترجيح وموضوعه هو أول شرط للحكمة، ومن دونه يقع العقل في وهم اعتباره خالقاً لما يزنه لا وازناً له فحسب.

من الهبة إلى الاستئمان، ومن الاستئمان إلى المسؤولية

٣. من الهبة إلى الاستئمان

هنا يظهر سؤال جوهري: هل الوعي والحرية والعقل ملك ذاتي للإنسان، أم أنها شيء أعطي له؟

للجواب، نلاحظ خاصية مشتركة بينها جميعاً: أنها تقبل الزيادة والنقصان والزوال. الوعي يغيب في النوم والغيبوبة، والعقل يضطرب بالمرض والجنون، والحرية تُقَيَّد بالإكراه والمرض والموت. ولو كانت هذه الصفات ذاتية للإنسان — أي صادرة عن ذاته وحده ومستمدة من قوته الخاصة — لما قبلت هذا التغير والزوال؛ إذ الذاتي لا ينفك عن صاحبه. فثبوت تغيرها دليل على أنها ليست نابعة من ذات الإنسان. استقلالاً، وإنما هي شيء وقع عليه ولم يوجد هو من نفسه.

وما ليس ذاتياً للشيء، وإنما وقع عليه من غيره، هو منحة لا ملك ذاتي.

لكن ليست كل منحة استئماناً؛ فالهبة الخالصة تُنْقِلُ ملكيتها كاملة لصاحبها الجديد، أما الاستئمان فهو تمكين من التصرف مع بقاء المساءلة عن كيفية هذا التصرف. ويظهر الفارق بينهما في نتيجة سوء الاستعمال: مسيء استعمال هبته الخالصة لا يُسأل عن تصرفه في خالص ملكه، أما المؤتمن فيسأل، لأن ما بيده أمانة لا ملك مطلق.

فأي المنحتين ينطبق على الوعي والعقل والحرية؟ الجواب أنها استئمان لا هبة خالصة؛ فالإنسان مُكِّن من التصرف بها (يستعمل عقله، يمارس حريته، يوجه وعيه)، لكنه في الوقت نفسه يشعر بثقل داخلي حين يسيء استعمالها، وهذا الشعور بالمساءلة الداخلية أمانة الاستئمان، لا أمانة الملك المطلق الذي لا يُسأل صاحبه عن التصرف في خالص ملكه.

٤. من الاستئمان إلى المسؤولية ووجوب البحث عن المُسَائِل

إذا كان الوعي والعقل والحرية استئماناً، فنتيجته المنطقية المباشرة مسؤولية الإنسان عن حسن استعمالها أو إساءته. وهذه المسؤولية ثابتة له أمام نفسه أولاً، ثم أمام غيره من الناس والمجتمع، بوصفها ضرورة لاجتماعهم واستقرار عيشتهم المشترك.

لكن المسؤولية، بما هي مسؤولية، لا تكتمل معانيها إلا بوجود جهة لها الحق في المساءلة؛ فأمانة بلا صاحب له حق المطالبة بها ليست أمانة حقيقية، بل مجرد وصف فارغ. وإذا كانت أدوات المسؤولية ذاتها منحة غير ذاتية، فأولى الجهات بحق هذه المسألة هو مانح هذه المنحة. ومصدرها، لا أي جهة أخرى أدنى منه.

وهنا تُفرض علينا النتيجة: البحث عن هذا المانح — الذي نسميه اصطلاحاً "الخالق" — ليس ترفاً فكرياً اختيارياً، بل ضرورة عقلية تفرضها طبيعة المسؤولية نفسها. فمن يملك أدوات الحكم دون أن يعرف من يحاسبه على استعمالها يكون في موقف غير مكتمل عقلًا، أشبه بمن يحمل أمانة ولا يعرف صاحبها.

ويحسن أن نلاحظ هنا فارقاً سيتضح أثره لاحقاً: حين نصل إلى هذا المانح ونثبته خالقا، فإن صفاته — من وعي وقدره وإرادته، إن جاز أصلاً وصفه بها — ليست استئماناً من جهة أعلى منه، بل صفات ذاتية لوجوده نفسه. فلا يُتصور تسلسل مساءلات إلى ما لا نهاية؛ إذ تنقف السلسلة عند من صفاته له لا مستأمنة عنده، فلا يُسأل عن استأمنه لأنه لم يُستأمن أصلاً.

هذا حاصل المسار الأول: أنا واع، حر، عاقل، مؤتمن، إذن أنا مسؤول، إذن يلزمني البحث عمن يسائلني.

تفصيل الاستدلال بصيغة مكثفة

01

الشك في الوعي فعلٌ وعي ← الوعي ثابت وجوداً.

02

إدراك بدائل متعددة والقدرة على الترجيح بينها ← حرية إرادة حقيقية ضمن حدود الممكن.

03

التمييز بين الحق والباطل والخير والشر ← العقل معيار للترجيح والحكم.

04

الوعي والحرية والعقل يقبلون الزيادة والنقصان والزوال، ولا يملك الإنسان إيجادها من ذاته ← ليست صفات ذاتية مستقلة له.

05

ما ليس ذاتياً للإنسان وأُعطي له ← منحة لا ملك ذاتي.

06

المنحة التي يُمكنُ صاحبها من التصرف فيها مع بقائه مسؤولاَ عن كيفية هذا التصرف ← استئتمان.

07

الوعي والعقل والحرية استئتمان ← الإنسان مؤتمن على كيفية استعمالها.

08

الاستئتمان يقتضي مسؤولية عن حسن الاستعمال أو إساءته ← المسؤولية الأخلاقية ثابتة.

09

المسؤولية تستلزم جهة لها حق المساءلة ← وجود مُسائل مشروع عقلاَ.

10

أدوات المسؤولية نفسها منحة غير ذاتية ← أولى جهات المساءلة هو واهب هذه المنحة ومصدرها.

11

وجود واهب للوعي والعقل والحرية، مع ثبوت حقه في المساءلة ← يوجب البحث عن الخالق ومعرفة مراده.

الباب الثاني: المسار الثاني — من تأمل الكون إلى إثبات الخالق

بينما كان المسار الأول تأملًا في الداخل، ننتقل الآن إلى تأمل في الخارج: في الكون المحيط بنا الذي نحن جزء منه

١. حدوث الكون واستحالة تفسيره بذاته

كل جزء نلاحظه في هذا الكون حادث: مسبوق بعدم، ثم وُجد بعد أن لم يكن. وهذا صحيح في الذرة كما في المجرة، وفي اللحظة كما في العمر الطويل، والكون كله، بما هو مجموع هذه الحوادث ولا وجود مستقلًا له عنها، حادث هو الآخر؛ إذ لا يُتصوّر لمجموع أشياء مفتقرة، كل واحد منها إلى سبب سابق، أن يكتسب بذاته استغناء لم يكن لأي فرد من أفراده

وهنا تظهر المشكلة: كل تفسير داخل الكون يعتمد على قوانين الكون نفسه — السببية، والزمن، والمكان، والمادة. لكن حين نسأل عن سبب وجود الكون كله، لا يمكننا الاستعانة بهذه القوانين، لأنها ذاتها جزء مما نحاول تفسير وجوده. فتفسير الكل بقوانين الجزء دور باطل: نفترض وجود الزمن لنفسر بداية الزمن، ووجود المادة لنفس أصل المادة.

٢. من الممكن إلى الواجب: لماذا تتوقف سلسلة العِلل

كل شيء في هذا الكون ممكن الوجود في ذاته: لا تناقض في افتراض وجوده، ولا في افتراض عدمه؛ فوجوده الفعلي يحتاج إلى مرجح خارجي يميز كفة الوجود على كفة العدم. وهذا المرجح، إن كان هو الآخر ممكن الوجود، احتاج بدوره إلى مرجح، وهكذا، فإما أن تتسلسل سلسلة المرجحات إلى ما لا نهاية دون أن تصل إلى ما يفسرها فعلاَ — وهذا تأجيل للمشكلة لا حل لها، لأن مجموعاَ لا نهائياَ من المفقورات يبقى مفتقراَ هو الآخر — وإما أن تنتهي السلسلة عند موجود من نوع مختلف تماماَ: واجب الوجود بذاته، لا يحتاج في وجوده إلى مرجح خارجي، لأن عدمه غير متصور أصلاَ، لا لأنه لم يجد مرجحاَ فحسب.

هذا الموجود الواجب هو ما نسميه الخالق. وبهذا يزول إشكال قد يخطر على الذهن: "ومن خلق الخالق؟" فالسؤال، رغم بداهته الظاهرة، يخلط بين مستويين: مستوى المُمكنات التي تحتاج علة لأنها تقبل الوجود والعدم معاَ، ومستوى الواجب الذي لا يقبل العدم أصلاَ فلا معنى لسؤال "من أوجده". فالسببية سؤال يخص المُحدث المسبوق بعدم، والخالق، بحكم تعريفه العقلي نفسه، غير مسبوق بعدم ولا داخل في الزمان الذي يجري فيه سؤالاَ " متى" و"كيف".

صفات العلة الواجبة والمبدأ الاحترازي

٣. صفات العلة الواجبة: القدرة والعلم والإرادة المطلقة

في منطق الصنع المعتاد داخل الكون، ثلاثة شروط لا ينفك عنها أي فعل صنع: مادة أولية يُصنع منها الشيء، وعلم سابق يوجه الصنع، وزمان ومكان يقع فيهما الفعل. لكن الانتقال من العدم المطلق إلى الوجود بكامله — وهو ما نبحث عن تفسيره هنا — لا تطبق عليه هذه الشروط. لا مادة أولية لأن كل شيء، بما في ذلك المادة نفسها، محتاج للإيجاد؛ ولا زمان ولا مكان سابقين على الخلق، لأنهما نفسيهما جزء من هذا الوجود المُراد تفسيره لا شرط سابق عليه.

فالعلة الواجبة إذن، بما أنها أوجدت كل شيء من لا شيء دون استعانة بمادة أو مثال سابق أو حاجة، يلزم أن تكون

> {القدرة على الخلق من العدم} = {إرادة كاملة} + {علم مطلق} + {قدرة مطلقة}

٤. من الاحتمال الراجح إلى اليقين العملي: المبدأ الإحترازي

هذا الاستنتاج ليس مجرد احتمال بين احتمالات متكافئة؛ فالبدبل الوحيد له — إنكار وجود علة واجبة خارجة عن الكون — يقودنا إما إلى تسلسل علل لا نهائي غير معّل، وإما إلى دور باطل يفسر الشيء بنفسه. وهذه الفرضية أقل تماسكاَ عقلياَ من فرضية وجود خالق واجب الوجود، لا أكثر. فحين يكون أحد الطرفين متماسكاَ داخلياَ، والآخر يقود إلى تسلسل أو دور باطلين، يصبح ترجيح الطرف المتماسك هو الموقف العقلاني، لا مجرد الموقف المريح نفسياَ.

وهنا نعود إلى السؤال الرابع الذي طرحناه في المقدمة: هل هناك اعتبارات احترازية ينبغي مراعاتها؟ والجواب نعم، من جهتين. أما الجهة العقلية، فلأن ما يترتب على الإجابة هنا ليس معرفة نظرية محايدة، بل يمس صميم مسؤوليتي التي أثبتها المسار الأول: فإن كان ثمة خالق مُسَائِل، فتجاهل احتمال وجوده الراجح تفريط لا يُعذر به عاقل. وأما الجهة العملية، فلأن كلفة الأخذ بالاحتمال الراجح — من بحث جاد ونظر وتأمل — ضئيلة جدا إذا ما قيسَت بكلفة تجاهله في حال ثبوته. فالاحتياط العقلي نفسه، بصرف النظر عن أي دليل آخر، يميل بنا نحو الجدية في هذا البحث لا الإعراض عنه.

التقاء المسارين وصفات الخالق الضرورية

التقاء المسارين

يوصل بنا المساران، رغم استقلال منطقيهما، إلى نتيجة واحدة تتقوى بها:

المسار الأول (الداخلي)

أثبت أن الإنسان مسؤول عن أمانة لم يوجدها من ذاته، وأن هذه المسؤولية تستلزم البحث عن مانحها ومُسائِلها.

المسار الثاني (الخارجي)

أثبت أن الكون ممكن الوجود لا يفسر نفسه، وأن تفسيره يستلزم علة واجبة الوجود مطلقة القدرة والعلم والإرادة.

والجهة التي تستحق اسم "المُسائِل" في نهاية المسار الأول، هي بعينها الجهة التي تستحق اسم "الواجب الوجود" في نهاية المسار الثاني؛ إذ لا معنى لتعدد الجهات المطلقة، كما سيأتي بيانه في الباب الثالث. فالخالق الذي أوجد الكون هو نفسه الذي استأمن الإنسان على وعيه وعقله وحريته، وهو بذلك الجهة الوحيدة صاحبة الحق في مساءلته.

من هذه النقطة يتحد الطريقان، ونواصل البحث في صفات هذا الخالق ولوازم وجوده.

الباب الثالث: صفات الخالق الضرورية

١. من القدرة المطلقة إلى الكمال المطلق

خالق أوجد كل شيء من عدم، دون استعانة بمادة أو مثال أو حاجة، هو بالضرورة غني عن كل ما سواه: لا يحتاج موارد لأنه مطلق القدرة، ولا يحتاج مثالاً سابقاً لأنه مطلق العلم، ولا يفعل عن حاجة لأنه غني في ذاته عن كل شيء. وهذا الاجتماع — القدرة المطلقة، والعلم المطلق، والغنى المطلق عن الحاجة — هو ما نعنيه بـ"الكمال المطلق".

٢. من الكمال إلى العدل المطلق

الظلم، إذا تأملنا حقيقته في كل موضع نشهده، لا يصدر إلا عمن به نقص يسعى لسده بطريق غير مشروع: يظلم الفقير طمعاً في المال الذي يسد فقره، ويظلم الضعيف بطشا طلباً للأمن الذي يفقده. فالظلم فعل الناقص المحتاج، لا فعل الكامل الغني.

وإذا كان الخالق كاملاً مطلق الغنى — كما تقرر آنفاً — فلا حاجة به إلى الظلم؛ إذ لا نقص فيه يسعى لسده. فاستحالة الظلم عنه نتيجة مباشرة لـ"كماله المطلق"، لا مجرد صفة حسنة يوصف بها تعبداً.

> { عدل مطلق لا يخطئ ولا يجور } ← { استحالة الظلم منه } ← { كمال الخالق المطلق }

٣. من الغنى المطلق إلى الوحدانية

الشراكة، في أي صورها، تقوم على حاجة متبادلة: يشترك اثنان في تحقيق هدف يعجز كل منهما عن تحقيقه منفرداَ. فالشريك يسد نقصاً في شريكه، ويُسد نفسه هو بدوره. وهذا المعنى بديهي البطلان في حق من ثبت أنه غني مطلق عن كل ما سواه؛ إذ الغني المطلق لا ينقصه شيء. يحتاج فيه إلى شريك يسده. فتوهم شريك له تناقض في صميم مفهوم "الغنى المطلق" ذاته، لا مجرد افتراض ضعيف الاحتمال.

فالوحدانية، إذن، ليست حكماً تعبدياً مجرداً يُتلقى بالتسليم فحسب، بل نتيجة عقلية حتمية لغنى الخالق المطلق وكماله.

الباب الرابع: مشكلة الشر وضرورة يوم الحساب

بعد أن استقرت لنا صفات الخالق الثلاث الكبرى — الكمال، والعدل، والوحدانية — يواجهنا اعتراض واقعي ملموس: وجود الشر في العالم.

أليس وجوده مناقضاً لعدل الخالق وكماله؟

١. طبيعة الشر: نقص يسعى لسد نفسه بالظلم

لا وجود إيجابياً مستقلاً للشر بذاته؛ فهو، في حقيقته، فقدان أو انحراف عن الخير المفترض وجوده أصلاً. ويقع هذا الانحراف حين يملك صاحب الإرادة الحرة سبيلين: سبيل الاستقامة، وسبيل الظلم، فيختار الثاني سعياً لسد نقص فيه — مادياً كان أو نفسياً أو معنوياً — بطريق غير مشروع.

وليس كل ناقص شريراً؛ فليس كل فقير سارقاً. لكن كل شرير ناقص، حتى لو بدا غنياً في الظاهر؛ فالسارق الغني إنما يسرق طمعاً وجشعاً، وهما نقص نفسي لا مادي. والطاغية الذي يبطش بالأمنين إنما يفعل ذلك سعياً لسد نقص في شعوره بالأمن والسيطرة. فحرية الاختيار هي التي تفتح للإنسان الطريقتين معاً، وسوء الاختيار هو الذي يحوّل الحاجة المشروعة إلى ظلم.

ملحوظة حول نطاق البحث: هذا التحليل ينصب على الشر الأخلاقي الناشئ عن اختيار المكلفين الأحرار، وهو المقصود بالاختبار المذكور هنا. أما الآلام التي تعرض من أسباب كونية لا يد للبشر فيها كالأمراض والكوارث، فتلك (مسألة أخرى تحتاج بحثاً مستقلاً لا يتسع له هذا المقام)

٢. الشر لا يُنسب إلى الخالق

بما أن الشر، في جميع صوره، سدٌّ لنقص بطريق غير مشروع، وبما أن الخالق ثبت أنه غني مطلق لا نقص فيه يسعى لسده — فإن الشر يستحيل أن يُنسب إليه. فالشر إذن ليس أصلاً في الوجود، ولا فعلاً خالقياً، بل طارئ نشأ من اختيار المخلوقات الأحرار الناقصين حين يسيئون استعمال أمانتهم.

٣. من استمرار الشر بلا جزاء فوري إلى وجوب يوم الحساب

لكن الملاحظة الواقعية تكشف مشكلة: المحاسبة الكاملة على هذا الشر لا تقع فوراً. فقد يموت الظالم في رغد، وقد يعاني المظلوم طوال حياته دون أن يُنصف. وهنا يقع تعارض ظاهري بين ثلاثة أمور ثبتت جميعاً:

- وقوع الشر الفعلي من اختيار البشر.
- غياب المحاسبة الفورية الشاملة الظاهرة عليه.
- عدل الخالق المطلق الذي أثبتناه، والذي يستحيل معه ترك الظلم بلا جزاء والإحسان بلا مكافأة.

ولا يُحل هذا التعارض إلا بافتراض واحد: وجود يوم حساب مؤجل عن هذه الحياة، يقع فيه العدل الإلهي المطلق بصورته الكاملة، بعد أن تعذر وقوعه كاملاً في الدنيا. وهذا الافتراض ليس تكهناً اعتباطياً، بل النتيجة العقلية الوحيدة التي تزيل التعارض الظاهري بين الأمور الثلاثة.

٤. لماذا يتأخر الجزاء؟ ضرورة الاختبار الحقيقي

قد يُسأل: ولماذا لا يعاقب الخالق العادل على الفور؟ والجواب أن المحاسبة الفورية، لو وقعت، لألغت الحرية الحقيقية التي أثبتناها في المسار الأول؛ إذ يتحول الإنسان حينها إلى كائن مكره بالخوف اللحظي من العقاب، لا مختاراً بإرادة حرة تُبتلى وتُمْتَحَن. والاختبار الحقيقي يستلزم حرية فعلية ومحاسبة مؤجلة، تسمح للاختيار أن يكون اختياراً لا رد فعل انعكاسياً.

فتأجيل الجزاء إذن ليس تقصيراً من الخالق، تنزه عن ذلك سبحانه، بل شرط ضروري لتحقيق الاختبار ذاته، ونتيجة مباشرة لاجتماع ثلاثة أمور: حرية الإنسان الحقيقية، وعدل الخالق المطلق، واستمرار الشر بلا عقاب فوري ظاهري.

من الاختبار إلى وجوب الوحي، ومعايير الدين الحق

الباب الخامس: من الاختبار إلى وجوب الوحي

وإذا كان الاختبار الحقيقي هو تفسير هذا العالم بما فيه من شر مؤجل الجزاء، فسؤال جديد يطرح فوراً: كيف يُختبر الإنسان دون أن يعرف قواعد الاختبار؟

١. شرط عدل الاختبار المطلق: الإبلاغ

لا يُتصور اختبار عادل دون أن تُعرَف قواعده لمن يخضع له. فهل يُختبر طالب في مادة لم تُشرح له؟ وهل يُحاسب إنسان على قانون لم يُخبر به؟ الجواب بداهة لا. والخالق الذي أثبتنا عدله المطلق لا يمكن، اتساقاً مع هذا العدل، أن يترك الإنسان دون إرشاد وبيان لشروط اختباره ومحاسبته.

وهنا نعود إلى السؤال الثالث من مقدمتنا: الحجة على المسؤول لا تقوم إلا باجتماع أمرين، توفر الأهلية (الوعي والعقل والحرية، وقد أثبتناها) ووصول البلاغ، فما هذا البلاغ؟

البلاغ هو الوحي: رسالة من الخالق إلى الإنسان، تبين له حقيقة استئمانه، وحدود مسؤوليته، وشروط اختباره، ومصيره في يوم الحساب. وبدون هذا البلاغ تبقى الأهلية وحدها غير كافية لقيام الحجة الكاملة؛ فمن يملك أدوات الفهم دون أن يصله البيان لا يُحاسب بنفس القدر الذي يُحاسب به من وصله البيان وأعرض عنه.

٢. شروط الرسل الحق

هذه الضرورة العقلية — ضرورة الإبلاغ — تستلزم بدورها إرسال رسل يحملون هذا البلاغ، وتفرض عليهم شروطاً

أن يكونوا من جنس المخاطبين أنفسهم (بشراً)، لأنهم بذلك أقدر على فهم طبيعة الاختبار البشري وتبليغه بلغة يفهمها المخاطبون، وأصدق تمثيلاً للتحديات التي يواجهها الإنسان.	أن يؤيدوا بما يُصدق دعواهم، من آيات خارقة تخرج عن قدرة البشر المعتادة، حتى يتميز صادق الدعوى من كاذبها، ويصل اليقين إلى من يستقبل الرسالة.	أن توضح رسالتهم شروط الاختبار والحساب بجلاء لا لبس فيه ولا غموض يُبقي الحجة ناقصة.

وبهذا تكتمل حلقة العدل: خالق مطلق العدل لا يُحاسِب إلا بعد بيان كامل، عبر رسل مؤيدين بما يصدقهم.

الباب السادس: معايير الدين الحق

بقي أن نعرف: أي دين، من بين الأديان القائمة اليوم، يحمل هذا البلاغ على وجهه الصحيح؟ للجواب، نحتاج معياراً نقيس به، لا مجرد انطباع أو مألوف بيئة.

١. المعايير الست

إذا كان الوحي حقاً رسالة من هذا الخالق الذي أثبتنا صفاته، فإن أي رسالة تدعي أنها الوحي الحق يجب أن تتسق مع كل ما أثبتناه عقلاً حتى الآن، لا أن تناقضه. ومن هنا نستخلص معايير الدين الحق:

1. أن ينزه الخالق عن كل نقص وظلم، اتساقاً مع عدله المطلق المثبت عقلاً.
2. أن يؤكد كمال الخالق وقدرته وعلمه ووحدانيته، اتساقاً مع غناه المطلق المثبت عقلاً.
3. أن يقر بمسؤولية الإنسان الحقيقية، القائمة على وعي وعقل وحرية أصيلة لا صورية.
4. أن يؤمن بيوم حساب حقيقي، يتحقق فيه العدل المطلق الذي تعذر تحقيقه كاملاً في الدنيا.
5. أن تتصل رسالته بجذر واحد عبر الأزمنة، فرسالة الخالق الواحد لا تتعدد في جوهرها ولا تتناقض مع سابقتها، بل تتكامل معها بوصفها امتداداً لمصدر واحد.
6. أن يثبت جوهر العقيدة — وحدانية الخالق، وعدله، وحقيقة المسؤولية والحساب — بينما قد تتطور الأحكام العملية بما يناسب تغير الزمان والمكان والحال وفق حكمة الإله؛ لأن الثابت هو ما يمس حقيقة الخالق الذي لا يتغير، والمتغير هو ما يمس تفاصيل حياة بشرية متغيرة بطبيعتها.

٢. تطبيق المعايير

بفحص المنظومات الدينية القائمة في ضوء هذه المعايير الست، يظهر أن

- الأديان التي تُشرك مع الخالق آلهة أو وسطاء ذوي سلطان مستقل، تصطدم بما أثبتناه من استحالة الشريك للغني المطلق (تُخفق أساساً في المعيار الثاني، وغالباً الأول والخامس).
- الأديان التي طرأ على نصوصها تحريف أدخل على الخالق صفات نقص أو حاجة أو تعدد في الذات، تصطدم بما أثبتناه من تنزيه الكمال المطلق عن النقص (تُخفق أساساً في المعيار الأول والثاني).
- الدين الذي يستوفي المعايير الست مجتمعة، دون إخلال بواحد منها، هو وحده الذي يستحق وصف "الدين الحق" بالمعنى العقلي الذي بنيناه.

٣. الخلاصة: الإسلام

وبالنظر في هذه المعايير مجتمعة — تنزيه كامل، وتوحيد خالص، وإثبات مسؤولية حقيقية، وإيمان بحساب حقيقي، ووحدة أصل الرسالة عبر الرسل المتعاقبين، وثبات جوهر العقيدة مع مرونة الأحكام العملية — فإن الإسلام هو الدين الذي يجمعها كاملة غير منقوصة. وعليه، فاتباعه، بمقتضى هذا البناء العقلي، هو السبيل الذي يحقق للإنسان الاتساق التام بين ما أثبتته عقله في المسارين، وما يقتضيه ذلك من عمل والتزام.